البنك المركزي

أولاً: نشأة وتطور البنك المركزي

يُعدّ البنك المركزي مؤسسة سيادية تمثل الركيزة الأساسية للنظام النقدي والمالي في الدولة، وهو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية وإصدار النقود وتنظيم الائتمان بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام. ومن خلال أدواته المختلفة، يستطيع التأثير في النشاط الاقتصادي، وحجم الإنتاج، ومستوى الأسعار، وسعر الصرف، وحركة رؤوس الأموال.

ظهرت فكرة البنك المركزي تاريخيًا عندما أوكلت بعض الدول إلى مؤسسات مصرفية مهمة إصدار النقود الورقية نيابة عنها. وكان أول بنك مركزي هو **بنك السويد سنة 1668**، ثم **بنك إنجلترا سنة 1694** الذي أصبح نموذجًا يحتذى به. ومع القرن التاسع عشر تأسست بنوك مركزية أخرى كبنك فرنسا سنة **1800**، وأدركت الدول لاحقًا ضرورة وجود سلطة نقدية مركزية لتنظيم الإصدار النقدي وضمان استقرار العملة.

في القرن العشرين، تطور دور البنوك المركزية بشكل كبير خاصة بعد **الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929**، حيث أصبحت مسؤولة عن استقرار النظام المالي والتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة. وقد عزز **نظام بريتون وودز سنة 1944** هذا الدور من خلال ربط العملات بالدولار، ثم بعد انهيار النظام سنة **1971** أصبح لكل دولة سياسة نقدية مستقلة.

وفي **الجزائر**، أنشئ **بنك الجزائر سنة 1962** بعد الاستقلال، كسلطة نقدية رسمية تتولى إصدار العملة الوطنية وتنظيم السياسات المالية. ثم جاء **قانون النقد والقرض لسنة 1990** ليمنحه استقلالية أوسع في تسيير السياسة النقدية ومراقبة البنوك بما ينسجم مع التحول نحو اقتصاد السوق.

ثانياً: خصائص البنك المركزي

يتميز البنك المركزي عن غيره من المؤسسات المالية بعدة خصائص جوهرية:

1. **الاحتكار النقدي**: هو الجهة الوحيدة المخوّلة بإصدار النقود القانونية وتنظيم كميتها داخل الاقتصاد، وله سلطة إلغائها عند الضرورة.
2. **السلطة النقدية العليا**: يحتل مكانة عليا في النظام المالي، إذ يضع القواعد المنظمة للائتمان والسيولة، ويمارس الرقابة على البنوك التجارية.
3. **الوحدة والاستقلال**: يوجد في كل دولة بنك مركزي واحد يتولى تنفيذ السياسة النقدية الموحدة، ما يمنع تضارب القرارات ويضمن الانسجام.
4. **القوة الإبرائية للنقود**: النقود الصادرة عنه تعدّ وسيلة قانونية للدفع داخل الدولة، وترتبط قيمتها بمصداقية البنك واستقلاله.

5. **عدم التعامل المباشر مع الأفراد :**لا يفتح حسابات أو يمنح قروضًا تجارية، بل يتعامل مع الحكومة والبنوك والمؤسسات المالية الكبرى فقط.

6. **الاستقلال المؤسسي :**يتمتع بحرية نسبية عن السلطة التنفيذية، خصوصًا في تحديد سعر الفائدة أو كمية النقود، مما يعزز مصداقيته.

ثالثاً: وظائف البنك المركزي

تُعدّ وظائف البنك المركزي متعددة ومتكاملة، وتتلخص فيما يلي:

1. بنك الإصدار

هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار النقود الورقية والمعدنية، ويستند الإصدار إلى أصول حقيقية مثل الذهب والعملات الأجنبية والسندات الحكومية. ومع التطورات التكنولوجية، بدأت بعض البنوك في اعتماد **النقود الرقمية (CBDC)** كامتداد حديث لوظيفتها النقدية التقليدية.

2. بنك الحكومة

يقوم بإدارة حسابات الدولة، وإصدار السندات، وتغطية حاجات التمويل المؤقتة، كما يقدم المشورة الفنية في القضايا الاقتصادية والمالية. ويؤدي هذا الدور دون أن يكون تابعًا لوزارة المالية مباشرة، حفاظًا على الحياد النقدي.

3. بنك البنوك

يحتفظ باحتياطات البنوك التجارية، وينظم عمليات المقاصة، ويعمل كـ "المقرض الأخير "عند نقص السيولة من خلال منح قروض قصيرة الأجل بضمانات مالية. وتسمح هذه الوظيفة بضمان استقرار النظام المصرفي ككل.

4. تنفيذ السياسة النقدية والإشراف المالي

يُعدّ البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية للدولة لتحقيق أهدافها النقدية والاقتصادية، مثل استقرار الأسعار والنمو والتوازن الخارجي. كما يشرف على عمل البنوك والمؤسسات المالية لضمان سلامتها واستقرارها، ويضع التعليمات التنظيمية المتعلقة بالائتمان والسيولة.

رابعاً: السياسة النقدية للبنك المركزي

1. أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى التحكم في الكتلة النقدية وأسعار الفائدة بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. وتنقسم إلى نوعين:

- **توسعية:** عند الركود لتحفيز الاستثمار وزيادة الطلب.

- **انكماشية:** عند التضخم لتقليص عرض النقود وكبح الأسعار.

وتسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

أ. استقرار أسعار الفائدة كوسيلة لتنظيم الائتمان.

ب. استقرار سعر الصرف للحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

ج. استقرار المستوى العام للأسعار للحد من التضخم.

كما تسهم في تحقيق أهداف اقتصادية أوسع مثل النمو المستدام، التوظيف الكامل، والتوازن في ميزان المدفوعات.

2. أدوات السياسة النقدية

أ. الأدوات الكمية

- **الاحتياطي القانوني:** نسبة إلزامية من ودائع البنوك تُحتفظ بها لدى البنك المركزي. رفعها يقلل عرض النقود، وخفضها يزيده.
- **سعر إعادة الخصم:** السعر الذي يقرض به البنك المركزي البنوك مقابل سندات قصيرة الأجل. رفعه يقلل القروض والسيولة، وخفضه يشجع الإقراض.
- **عمليات السوق المفتوحة:** بيع وشراء السندات الحكومية للتحكم في السيولة؛ البيع يقللها والشراء يزيدها.

ب. الأدوات الكيفية

تركز على نوعية الائتمان وليس كميته، وتشمل تحديد سقف الإقراض لبعض القطاعات، وتقديم التسهيلات الدائمة، وإصدار التوجيهات المعنوية للبنوك التجارية.

ج. الأدوات الحديثة

استُحدثت لمواجهة الأزمات المالية، منها:

- **التيسير الكمي:** شراء الأصول طويلة الأجل لزيادة السيولة.
- **التمويل طويل الأجل (LTROs)** : قروض للبنوك بضمانات مالية.
- **التوجيه المستقبلي:** إعلان البنك المركزي عن توجهاته المستقبلية بشأن أسعار الفائدة.

خامساً: استقلالية البنك المركزي

تعني استقلالية البنك المركزي حريته في تحديد الأهداف النقدية واختيار الوسائل المناسبة دون تدخل سياسي مباشر، مع التزامه بالشفافية والمساءلة أمام البرلمان والرأي العام. وتنقسم إلى:

1. **استقلالية قانونية:** يحددها القانون الذي يمنح البنك صلاحياته ويمنع تمويل الحكومة إلا بشروط محددة.
2. **استقلالية وظيفية:** حرية تحديد الأدوات وأساليب التنفيذ.
3. **استقلالية مالية:** امتلاك موارد مالية ذاتية تمكنه من أداء مهامه بكفاءة.

تكمن أهمية الاستقلالية في تجنب الضغوط السياسية، وتعزيز ثقة المتعاملين، وضمان استقرار السياسات النقدية على المدى الطويل.

أما في الجزائر، فقد كرس قانون النقد والقرض لسنة 1990 استقلالية بنك الجزائر، إذ منحه صلاحية تنفيذ السياسة النقدية ومراقبة البنوك، لكن ضمن تنسيق دائم مع السياسة الاقتصادية العامة.

سادساً: البنك المركزي الجزائري

1. مهامه الأساسية

- إصدار العملة الوطنية وتنظيم تداولها.
- تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار.
- الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية وضمان ملاءتها.
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي والحفاظ على سعر صرف الدينار.
- تقديم القروض للبنوك التجارية عند الضرورة.
- تقديم المشورة للحكومة في المسائل النقدية والمالية.

2. هيكله التنظيمي

يتكوّن من **مجلس النقد والقرض** الذي يحدد السياسة النقدية، و**المحافظ ونائبه** اللذين يشرفان على التنفيذ، و**إدارات فنية** مختصة بالإصدار والرقابة والسياسات والعلاقات الخارجية.

3. تطوره

مرّ بنك الجزائر بثلاث مراحل:

أ. **1962–1986:** بنك تابع لسياسات الدولة الموجّهة.

ب. **1990–1986:** مرحلة التحولات النقدية والمالية.

ج. **منذ 1990 :** بنك مستقل يعمل ضمن اقتصاد السوق ويركز على ضبط السيولة والإشراف المالي.

4. التحديات الراهنة

- مواجهة التضخم وارتفاع الإنفاق العمومي.
- التأثر بتقلب أسعار النفط واحتياطي الصرف.
- تطوير أدوات السياسة النقدية ومواكبة التحول الرقمي.
- التحضير لإصدار النقود الرقمية الجزائرية في المستقبل.

الخلاصة

البنك المركزي هو العقل المالي للاقتصاد الوطني، يحتكر إصدار النقود ويقود السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار العام. وتعتمد فعاليته على استقلاله وقدرته على التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة بما يوازن بين النمو وكبح التضخم.

وفي الجزائر، يضطلع بنك الجزائر بدور محوري في الحفاظ على قيمة الدينار، وتدعيم الثقة في النظام المصرفي، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات الاستقرار النقدي، ضمن إطار قانوني حديث ينسجم مع مبادئ اقتصاد السوق.